

نشرة المحرافة اليومية



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2019-5-14

مليون و262 ألف قضية فصل بها 707 قضاة في 2018!

- قضايا المحاكم ترتفع خلال 9 سنوات إلى الضعفين... وعدد القضاة «مكانك راوح»
- الطعون المتراكمة في «التمييز» بلغت 28 ألفاً و«فحص الطعون» لم تنجح في تقليصها
- 310 قضاة حكموها في 1.2 مليون قضية بـ «الكلية» بمعدل 2500 سنوياً و8 أحكام يومياً

حسين الصبدان

كشفت الاحصائيات الصادرة عن المحاكم غياب الخطط في مواجهة ارتفاع أعداد القضايا وعدم توفير الأعداد الكافية من القضاة لمواجهة ما يندرج عن انعكاس على سلامة حق التقاضي ويضمن عدم اهراق القضية الحالية بقضايا نفوق طاقتها.

أسناد دائرتين لكل قاضي في المحكمة الكلية بدلاً من ثلاثة دوائر ضرورة استئصال للقاضي المتفرغ الكافي

في الوقت الذي ترتفع فيه أعداد القضايا في المحاكم الكويتية نظراً لارتفاع عدد السكان ولعدد من القوانين الصادرة خلال الـ 10 سنوات الماضية بإنشاء العديد من المحاكم، كشفت الإحصاءات الصادرة عن المحاكم الثلاثة الكلية والإستئناف القضائية خلال العام الماضي والتميز عن فصلها مليوناً ومنتين وأربعين وستين ألف قضية خلال العام الماضي 2018 وذلك عبر 707 قاضي ومستشار بما يتدرج عن ارتفاع معدل القضايا في المحاكم والتي كانت في عام 2011 لا تتجاوز 500 ألف قضية مع 500 قاضي ومستشار في حينها بكل المحاكم الأمر الذي يندرج عن ارتفاع عدد القضايا التي فصلت فيها المحاكم داخل الكويتية نحو الضعفين، وأوضحت الإحصائيات التي حصلت عليها «الجريدة» من مصادر موثوقة في المحاكم الثلاثة أن عدد القضايا التي فصلت فيها المحكمة الكلية بلغت العام الماضي مليوناً ومنتين ألف قضية متوزعين على 310 قضاة ومستشارين وتم الفصل بـ 600 ألف قضية بكل الدوائر التجارية والإدارية والمهنية والأحوال والأسرة وأوامر الأداء وهناك 600 ألف قضية أخرى أصدرها القضاة على شكل أوامر جزائية لا متعلقة بقضايا المرور لا تحتاج حضوراً من الخصوم أمامها.

إرهاق القضاة

ولفت المصادر إلى أن معدل فصل قاضي المحكمة الكلية في العام الماضي بلغ أكثر من 2500 حكم يصدرها القاضي في السنة الواحدة (أكثر من 8 أحكام يومياً، وهو رقم كبير ومرهق لقضاة المحكمة الكلية وذلك لأن معدل فصل القاضي في شهرين يتراوح ما بين 100 إلى 150 قضية عادية فيما يعرض على قضاة الجنتح يوماً لغزابة 250 أمر جزائي يومياً وبواقع خمسة أيام من الإسيوع يصدرنون 1250 أمر جزائي أسبوعياً ومع احتساب عدد قضايا الأوامر الجزائية التي يصدرها القضاة يرتفع معدل فصل القضايا إلى أكثر من 2500 قضية في السنة، وبينت المصادر أن عدد

الجريدة. تكشف: 500 ألف قضية سنوياً ينظرها 500 قاضي فقط!

- القضاة يفصل سنوياً في 600 قضية بمعدل 50 شهرياً
- القضايا في ارتفاع... وعدد وكلاء النيابة المقبولين إلى القضاء لا يتجاوز الـ 20 وأعداد المقبولين في النيابة لا يتجاوز الـ 35 سنوياً



في الوقت الذي ترتفع فيه أعداد القضايا في المحاكم الكويتية نظراً لارتفاع عدد السكان ولعدد من القوانين الصادرة خلال الـ 10 سنوات الماضية بإنشاء العديد من المحاكم، كشفت الإحصاءات الصادرة عن المحاكم الثلاثة الكلية والإستئناف القضائية خلال العام الماضي والتميز عن فصلها مليوناً ومنتين وأربعين وستين ألف قضية خلال العام الماضي 2018 وذلك عبر 707 قاضي ومستشار بما يتدرج عن ارتفاع معدل القضايا في المحاكم والتي كانت في عام 2011 لا تتجاوز 500 ألف قضية مع 500 قاضي ومستشار في حينها بكل المحاكم الأمر الذي يندرج عن ارتفاع عدد القضايا التي فصلت فيها المحاكم داخل الكويتية نحو الضعفين، وأوضحت الإحصائيات التي حصلت عليها «الجريدة» من مصادر موثوقة في المحاكم الثلاثة أن عدد القضايا التي فصلت فيها المحكمة الكلية بلغت العام الماضي مليوناً ومنتين ألف قضية متوزعين على 310 قضاة ومستشارين وتم الفصل بـ 600 ألف قضية بكل الدوائر التجارية والإدارية والمهنية والأحوال والأسرة وأوامر الأداء وهناك 600 ألف قضية أخرى أصدرها القضاة على شكل أوامر جزائية لا متعلقة بقضايا المرور لا تحتاج حضوراً من الخصوم أمامها.

صورة من عدد الجريدة بتاريخ 10/23/2011 يكشف عدد القضايا والقضاة الذين يفصلون فيها قبل 9 سنوات

«الكلية» زادت قضاةا خلال 9 سنوات 70 قاضياً و«الإستئناف» 127 و«التمييز» 10 قضاة!

312 مستشاراً حكموها في 50 ألف قضية بـ «الاستئناف» بمعدل 160 في العام

85 مستشاراً بـ «التمييز» حكموها في 16500 طعن بمعدل 194 بالسنة

كانت وزارة الداخلية ممثلة بإدارة العامة للتحقيقات والعمل على تخفيض عدد الدوائر عن القضاء إذ لا يقبل لاعماله ولا امتلغان أن يتولى القضاة الفصل بثلاثة دوائر قضائية في الأسبوع الواحد وأن يصدرها في السنة الواحدة قرابة 1500 قضية علاوة على القضايا الجزائية التي تزيد عن ألف قضية في السنة ويتعين أن يتم أسناد دائرتين لهم بدلاً من ثلاث وذلك لأن ما يحدث عملياً هو أن المستشارين في المحكمة الكلية وعددهم 39 هم من يتولون الفصل عبر الدائرتين أما بقية القضاة والذين يبلغ عددهم 271 يجلسون أسبوعياً عبر ثلاثة دوائر وهو أمر مرهق وكبير على العدالة يستلزم التدخل له

جنتح المرور

كما لاحظ أن عدد الأوامر الجزائية المعروضة أمام قضاة المحكمة الكلية بواقع 600 ألف حكم عدد كبير يتطلب من الجمعية العمومية في المحكمة الكلية النظر إلى إمكان تخصيص قضاة للفصل في القضايا، في عام

وتكشف الإحصائية التي نشرتها «الجريدة» عام 2011 أن عدد قضاة المحكمة الكلية في حينها بلغ 240 قاضياً ومستشاراً في حين أن عددهم اليوم بعد 9 سنوات وصل إلى 310، أي معدل الزيادة فقط 70 قاضياً فقط، وهو عدد بسيط جداً إذا ما كانت الزيادة عن تلك الأعداد أكثر من 700 ألف قضية. بينما كان عدد قضاة المحكمة الاستئناف في عام

في الوقت الذي ترتفع فيه أعداد القضايا في المحاكم الكويتية نظراً لارتفاع عدد السكان ولعدد من القوانين الصادرة خلال الـ 10 سنوات الماضية بإنشاء العديد من المحاكم، كشفت الإحصاءات الصادرة عن المحاكم الثلاثة الكلية والإستئناف القضائية خلال العام الماضي والتميز عن فصلها مليوناً ومنتين وأربعين وستين ألف قضية خلال العام الماضي 2018 وذلك عبر 707 قاضي ومستشار بما يتدرج عن ارتفاع معدل القضايا في المحاكم والتي كانت في عام 2011 لا تتجاوز 500 ألف قضية مع 500 قاضي ومستشار في حينها بكل المحاكم الأمر الذي يندرج عن ارتفاع عدد القضايا التي فصلت فيها المحاكم داخل الكويتية نحو الضعفين، وأوضحت الإحصائيات التي حصلت عليها «الجريدة» من مصادر موثوقة في المحاكم الثلاثة أن عدد القضايا التي فصلت فيها المحكمة الكلية بلغت العام الماضي مليوناً ومنتين ألف قضية متوزعين على 310 قضاة ومستشارين وتم الفصل بـ 600 ألف قضية بكل الدوائر التجارية والإدارية والمهنية والأحوال والأسرة وأوامر الأداء وهناك 600 ألف قضية أخرى أصدرها القضاة على شكل أوامر جزائية لا متعلقة بقضايا المرور لا تحتاج حضوراً من الخصوم أمامها.

كما أن تلك النسبة الكبيرة ستشجع القضاة على استخدام نماذج الأحكام لوقائع متشابهة للقرارات المطروحة أمامها، وذلك لأنه لا وقت لدى القضاة للتصدي لهذا القدر الكبير من المنازعات المعروضة أمامهم، فضلاً عن أن تلك الأحكام ستهدد اختصاصها في التمييز في القضايا وعدم الإسهاب في تناول كل الجوانب، وقد تسمح بقبول الدعوى أو رفضها لأسباب محدودة، وهو ما سيرتب خفض جودة تلك الأحكام، وذلك لأن بعض القضاة سيعدل على توزيع المهجود الفتي لعدد من الأحكام، وذلك لعدم قدرتهم الذهنية، ومداومة عامل الوقت

من بذل الجهود الفتي في كل حكم، مما يستغرق وقتاً طويلاً في كتابتها، وبحيث في الرد على الدعوى.

3 دوائر

كما أن الأمر يتطلب على نحو جدي بعد زيادة عدد قضاة المحكمة الكلية على نحو سريع وببإي صورة

عدد القضاة في المحاكم خلال 9 سنوات				
المحكمة الكلية	عدد القضاة	محكمة الاستئناف	محكمة التمييز	العام
2011	240	2011	185	2011
2019	310	2019	312	2019

وافقت على إلغاء الرقابة المسبقة على المطبوعات "التشريعية" أقرت قانون المحاماة و"تنظيم القضاء" الأسبوع المقبل



(تصوير - رزق توفيق)

■ النواب: دميثير وأبل والصالح والشطي خلال اجتماع التشريعية

ان تكون لاحقة فقط واي شخص يعترض يذهب الى المحكمة بدلا مما يحصل الان من منع ومجازر للكتب حتى أضحت الكويت دولة طاردة للفكر وباتت الكتب تباع في السعودية والإمارات، معربا عن أسفه لأن الديمقراطية أرجعتنا للخلف بسبب الضغوط التي يمارسها اعضاء مجلس الامة على الوزارات وغيرها لمنع الاعمال الفنية.

وأشار الى ان الملف الأخير كان من بين الأمور التي اتفق فيها مع وزير الاعلام محمد الجبري واحد الاسباب التي بنى - الفضل - عليها تصويته على طلب طرح الثقة بالوزير ضمن الاستجواب الذي قدم له.

ولفت الى ان هناك كذلك أربعة قوانين اخرى في اللجنة التعليمية متعلقة بالحرية والنشر والتواصل الاجتماعي وقد صوتنا عليها وستعرض على اللجنة.

الدولة وهي أمور تم تكن موجودة بالسابق حيث تمت الموافقة على عدة اقتراحات في هذا الشأن وستعرض على اللجنة الصحية التي - متى انتهت منه - سيعرض على جدول الاعمال. ووضح ان اللجنة وافقت ايضا على قانون كامل المواصفات في شأن معايير مطبات الطرق التي تتم حاليا بصورة عشوائية غير منضبطة، مبينا انهم كانوا ينتظرون ان يخرج هذا القانون من مجالس فنية مثل المجلس البلدي الا ان تأخرهم في ذلك دفع والده - النائب الراحل نبيل الفضل - نحو تقديم المقترح بقانون متضمنا مواصفات خاصة بالمطبات خصوصا مع تزايد شكاوى الناس من تلف مركباتهم.

وضمن بند الإحالات ذاته كشف الفضل ان اللجنة أقرت تعديلا على قانون المطبوعات والنشر يلغي دور الرقابة المسبقة على

■ اكد عضو اللجنة التشريعية النائب احمد الفضل ان اللجنة وافقت خلال اجتماعها أمس على ثلاثة مقترحات ومشروع بقانون متعلقين بتنظيم المحاماة بعد مناقشة طويلة خلال عدة ادوار انعقاد وصولا الى دور الاعقاد الحالي. وقال الفضل في تصريح الى الصحافيين: إن القانون أقر بصورة توافقية بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل وجمعية المحامين واللجنة التشريعية وكنا نريد الانتهاء من مشروع قانون تنظيم القضاء إلا أن الوقت لم يسعفنا رغم اننا أنجزنا جزءا كبيرا منه ونتمنى الانتهاء منه الاسبوع المقبل. وأضاف الفضل: هناك 3 إحالات تمت منها تعديل يخص قانون ذوي الاعاقة، يتضمن أربعة اقتراحات تتعلق بالأم الكويتية التي لديها ابن غير كويتي معلق والتسهيلات والدعم الذي تأخذه من

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-5-14	7	18039

«التمييز» تبرئ متهماً من الربا الفاحش وغسل الأموال وتلغي حبسه 4 سنوات

القانونية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها. ج - اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها، ومقتضى ذلك النص أنه يلزم القيام جريمة غسل الأموال أن تكون الأموال محلها متحصلة من جريمة، وكان من المقرر أن جريمة غسل الأموال تستلزم فضلاً عن القصد الجنائي طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحب الحق فيه... الخ.

ولما كان ذلك، وكانت هذه المحكمة قد انتهت على النحو السالف بيانه إلى براءة المتهم من جريمة الإقراض بربا فاحش، وكانت جريمة غسل الأموال لا تقوم إلا إذا كانت الأموال محلها متحصلة من جريمة، وإذا انتهت حق المتهم كما خلّت من دليل يدل على أن تلك الأموال متحصلة من جريمة أخرى، فضلاً عن خلو الأوراق مما ثبت أن المتهم قد تعدد إخفاء المال محل القروض التي أقرضها للمقترضين أو تمويه طبيعته الحقيقية أو مصدره أو مكانه أو صاحب الحق فيه، وهو ما ينفي القصد الجنائي اللازم لقيام جريمة غسل الأموال في حقه.

لقيام جريمة الإقراض بالربا الفاحش المنسوبة للمتهم، وتلقت عن أدلة الثبوت التي ساققتها النيابة العامة، وأنها للأسباب المشار بيانها غير صالحة للاستدلال بها على توافر جريمة الإقراض بالربا الفاحش وثبوتها في حق المتهم، وخلت الأوراق من دليل آخر يصلح لذلك، ومن ثم بتعين القضاء ببراءته من هذه التهمة المنسوبة إليه.

انتفاء أركان الجريمة

وأوضحت المحكمة أنه عن جريمة غسل الأموال، وكان دفاع المتهم قد قام على انتفاء أركانها وعدم ثبوتها في حقه، فلما كان ذلك وكانت المادة الثانية من القانون رقم 106 لسنة 2013 تنص على أن يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة، وقام عمداً بما يلي:

أ - تحويلها أو نقلها أو استبدالها بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي التي تحصلت منه الأموال على الإفلات من العواقب القانونية لفعله.

ب - إخفاء أو تمويه الطبيعة



مدة الفائدة المتفق عليها بين المتهم والمقترضين منه، وعما إذا كانت الفائدة سنوية أو نصف سنوية أم شهرية أم أسبوعية أم يومية للوقوف على ما إذا كانت تلك الفائدة تعتبر من قبيل الربا الفاحش من عدمه، سيما أن مبالغ الفائدة المقول بدفعها من المقترضين للمتهم لا تتجاوز نسبتها 3:6 في المئة من أصل القرض، وهو ما لا يمثل ربا فاحشا.

وبينت المحكمة أنها انتهت إلى انتفاء عنصر نية المتهم استغلال حاجة المقترضين أو طيش أو هوى لديهم، كما خلصت إلى أن الفائدة التي دفعها المقترضون للمتهم لا تعتبر من قبيل الربا الفاحش، كما أن أقوال ضابط مباحث مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقرير وحدة التحريات المالية الكويتية وتحريرات الشرطة التي لا تعدو أن تكون رأياً لمجربها لم تقطع أي منها بأن المقترضين كانوا في حاجة ماسة إلى المال المقترض واستغلال لتلك الحاجة لديهم، وأن الاقتراض كان بربا فاحش، ومن ثم فإن المحكمة تخلص إلى انتفاء جميع الأركان القانونية اللازمة

في حكم قضائي بارز، أكدت محكمة التمييز الجزائرية برئاسة المستشار عبد الله الجاسم ضرورة توافر أركان جريمة الربا الفاحش لإدانة المتهمين بها، وأن مجرد طلب المجني عليه قرضا من المتهم لا يعني أن لديه حاجة ماسة تستدعي إدانته بتهمة الربا الفاحش.

والغت المحكمة حكمي محكمة أول درجة والاستئناف الصادر بإدانة المتهم بالحبس 4 سنوات، وقضت ببراءته من التهم المنسوبة إليه، كالربا الفاحش وغسل الأموال، لعدم سلامة الاتهام المنسوب من النيابة العامة.

وقالت «التمييز» في حيثيات حكمها إن الشروط الواجب توافرها لتحقيق جريمة الإقراض بربا فاحش - الماز بيانها - غير متوافرة في حق المتهم، استناداً إلى ما جاء بالأوراق وتحقيقات النيابة العامة من أن رغبة المقترضين في الحصول على قرض جديد من ثلاثة بنوك هي التي دفعته إلى الاقتراض من المتهم، ومن ثم فإنه لو لا هذه الرغبة الجامحة لديهم لم يكونوا في حاجة إلى الحصول على هذه القروض، بل ولم تكن لدى أي منهم حاجة ماسة لدفع خطر يهدده في ماله أو في نفسه.

لا مدة للفائدة

وقالت «التمييز» إن الأوراق والتحقيقات خلّتا من تحديد

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-5-14	8	4117

مرافعة



حسين العبدالله

h.alabdullah@aljarida.com

سرعة التقاضي أمام الاستئناف

رغم تميز عمل الدوائر القضائية في محكمة الاستئناف بسرعة الفصل في القضايا المعروضة أمامها، فإن ذلك الأمر يجب أن يكون مصحوباً بثلاثة عوامل، هي: تحقيق الأثر الناقل للدعوى أمام محكمة الاستئناف، أي أن دوائر الاستئناف ملزمة ببحت عناصر النزاع مجدداً، والثاني أن تحافظ تلك الأحكام القضائية الصادرة من دوائر الاستئناف، باعتبارها محاكم عُليا، على جودة العمل الفني لأحكام القضائية، والأخير محاكمة دوائر الاستئناف للمثالب التي شابته أحكام دوائر الدرجة الأولى.

سرعة الفصل التي تشهدها دوائر محكمة الاستئناف المدنية والتجارية بحجز الاستئنافات من أول جلسة لها في أغلب الدوائر القضائية، وإن كانت أمراً إيجابياً، على اعتبار أن أغلب الخصوم استنزفوا دفاعهم أمام محكمة أول درجة، إلا أن هناك عدداً من الدوائر تقوم بحجز الاستئنافات للحكم، رغم تقدم الخصوم في تلك الجلسات بمستندات، أو أن تكون الدعاوى واردة من إدارة الخبراء، وتقرر تلك الدوائر حجزها للحكم، رغم أنها أول جلسة لورود التقرير من إدارة الخبراء.

ورغم طلب الدفاع منحه أجلاً للاطلاع على التقارير أو المستندات، ولو لأجل قصير لا يتجاوز أسبوعاً لنظر تلك المستندات أو التعقيب على تلك التقارير، فإن تلك الدوائر تقرر حجز الاستئنافات للحكم دون تمكين الدفاع من الاطلاع على ما قدم، رغم أنه يستدعي الرد من وجهة نظر الدفاع، وقد يضر حقه، رغم أنه لا يضير بعض الهيئات القضائية العليا في تلك الدعاوى منح أجل للاطلاع، ولو قصير، حفاظاً على مبدأ المواجهة بين الخصوم.

الإنجازات التي تسجلها دوائر محكمة الاستئناف سنوياً في إصدار الأعداد الكبيرة للقضايا المعروضة أمامها محل فخر للقضاء الكويتي، ولا يمكن تجاهل جهود رئيسها المستشار محمد بن ناجي ونائبه المستشار علي المطيريات، إلا أن هناك بعض المسائل تبرر قيام بعض الدوائر القضائية بمنح آجال إلى الخصوم، وتمكينهم من الاطلاع على ما قدم والتعقيب، إعمالاً لمبدأ المواجهة، خصوصاً أن أحكام دوائر محكمة الاستئناف قابلة للتنفيذ، وأمر إيقافها قد يستغرق وقتاً وجهداً من محكمة التمييز.

تسليط الضوء على حق التقاضي، الذي أعيشه ويعيشه معي الزملاء المحامون أمام الدوائر القضائية العليا، يأتي بهدف الإشارة إلى بعض المسائل الفنية، التي قد تؤثر على طريقة شكل المحاكمة وأثرها على أطراف الدعوى، مع خالص التقدير والاعتزاز بالجهود التي يبذلها السادة القضاة والمستشارون الأفاضل، الذين لم نعهد منهم إلا إحقاق الحق والعدل، ومخافة الله في أمانتهم، وبراً بقسمهم العظيم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-5-14	8	4117

ورد اسمه في تقرير **القبس** 19 أبريل الماضي

الأردن يمهّل زوج عمّة الملك 10 أيام لتسليم نفسه

أعمال مداناً بالفساد، يرتبط بعمّة الملك (زوجها)، هو من الجهات المتورطة في المخطط الذي كان يهدف إلى زعزعة الاستقرار عبر الترويج لشخصية معروفة، قريبة من الملك عبدالله الثاني، بهدف استمالة الرأي العام وتأجيج الشارع.

كما سيمنع من إقامة أي دعوى، ويعتبر كل تصرف والتزام يتعهد به بعد ذلك باطلاً. وكانت **القبس** قد ذكرت في تقريرها الخاص، الذي نشر في 19 أبريل الماضي بعنوان «الأردن ينجو من مخطط خطير»، أن رجل

أمهلت محكمة أردنية، أمس، وليد الكردي، زوج عمّة الملك، الهارب من وجه العدالة في بريطانيا، بتسليم نفسه إلى السلطات خلال عشرة أيام، وبخلاف ذلك يعتبر فاراً من وجه العدالة وستصبح أمواله وأملاكه تحت إدارة الحكومة، وسيحرم من التصرف بها،

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-5-14	1	16487



وزارة العمل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

وفيات

الوفيات

• **أحمد عبدالرضا محمد جمعة**، (75 عاماً)،

شيع، للرجال: مسجد الامام الحسن، بيان، ت:

.97782288

• **محمد محمد قمبر عابدين**، (77 عاماً)،

شيع، للرجال: الزهراء، مسجد الامام الباقر،

للنساء: الرميثية، ق4، شارع أحمد بن حنبل، ج41،

م42، (خلف ثانوية أمامة بن بشير)، ت: 67000630

- 99749693

• **رجا عبدالله بتال العتيبي**، (72 عاماً)،

شيع، للرجال: العزاء في المقبرة فقط، للنساء:

مبارك الكبير، ق8، ش19، م8، ت: 66877766

• **العنود فيصل جاسم العثمان**، زوجة

عبدالرحمن ماهر السيب، (29 عاماً)، شيعت،

للرجال: السلام، ق3، ش315، م5، ديوان يوسف

العثمان، للنساء: السلام، ق1، ش120، م8، ت:

.65555644

• **طلال محمد محماس الدوسري**، (24

عاماً)، شيع، للرجال: صباح الناصر، ق6، ش47،

م69، للنساء: مبارك الكبير، ق6، ش2، م24، ت:

.65879090 - 97921784